الجملة الاستئنافية في معاني القرآن للفرّاء

م.د. علاء عمّار جواد
المديرية العامة للتربية في الدّيوانية

خلاصة :
تمثل كتب معاني القرآن مثابةً مهمةً يُمكنُ بالرجوع إليها تتبع الظواهر النحوية وتحليلها؛ لما تشتملُ عليه من توجيهاتٍ نحويةٍ تُمثلُ تطبيقاتٍ لتلك الظواهر، وهي بذلك تُعينُ على فهم السمات التركيبية والدلالية لها، وتُجلي في كثيرٍ من الأحيان الغموض الذي يحفُّ بها في البحث النظري، وتزيلُ الخلط في وضع المصطلحات المعبرة عنها .
وهذا البحث مقاربةٌ لجملةِ الاستئنافِ في متنٍ لغويٍّ مهمٍ هو معاني القرآن للفرّاء لالتماس الخصائص النحوية لها، سعياً إلى تحديدها اعتماداً على سماتها النحوية والتركيبية على وفق مقتضيات المعنى؛ لِما وجدناهُ عند الفرّاء من وعي بسمات جملة الاستئناف التي تُزايلها عن جملة الابتداء .

الكلمات المفتاحية : الفرّاء ، الجملة ، الاستئناف ، دوال، نحو .

Summary

The books of Al_Quran meanings represent an important reference which can be traced back to follow-up the grammatical issues and analyze of the grammatical directives that represent applications to these phenomena. so they help to understand the syntactic and semantic features of these phenomena, and often clarify the ambiguity that surrounds them in theoretical research, and they remove the misunderstanding of idioms and terms that expressing these issues . This research is an approach to the sentence of appeal in an important linguistic body, namely, the meanings of the Qur'an for fur, to seek its grammatical characteristics, in order to identify them based on their grammatical and syntactic features according to the meanings which we found in Fur who realize features of appealing sentence that separate the beginning sentenceidioms.

Key words : AlFaraa, sentence, appeal, clues, grammer.

الاستئناف في اللغة والاصطلاح

ـ في اللغة: الاستئنافُ لفظٌ مأخوذٌ من الجذر اللغوي (أن ف) ، وقد أدار ابن فارس أحمد بن الحسين (ت ٣٩٥ هـ) استعمالات هذا الجذر على أصلين معجميين دلاليين قال: **((الهمزة والنون والفاء أصلان منهما يتفرّعُ مسائلُ البابِ كلُّها: أحدهما أخذ الشيء من أوّله، والثاني أنفُ كلّ ذي أنف... فأمَّا الأصل الأول فقال الخليل: استأنفت كذا ، أي رجعتُ إلى أوّله، وائتنفت ائتنافاً، ومؤتنفُ الأمر ما يُبتدأ فيه، ومن هذا الباب قولهم : فَعَل كذا آنفاً ، كأنَّه ابتداؤه))**[i].

وفي ما ذكره ابن فارس نقلاً عن الخليل [ii] فارقٌ مُهم في الاستعمال عن غيره من الاستعمالات الأُخر، إذ فيه رجوعٌ إلى أوَّل الشيء، إذ يفرضُ هذا الاستعمال أنّ ثمة مفارقةً للبدء أو الأوليّة يُرجع إليها بالاستئناف، غير أنَّ دلالة الرجوع هذه غير ملحوظةٍ في كلّ الاستعمالات؛ ولهذا لم يجعلها ابن فارس مرتكزاً من مرتكزات دلالتي الأصلين اللذين ذكرهما، يؤيدُ ذلكّ ما أوردهُ ابن منظور (ت ٧١١ هـ) في لسان العرب، إذ لُحظت دلالة الابتداء في تلك الاستعمالات من دون لحظٍ لدلالة الرجوع، قال: **((واستأنَفَ الشيء وائتنفَهُ: أخذ أوّله، وقيل استقبله، وأنا آتنفُهُ ائتنافاً، وهو افتعالٌ من أنف الشيء, وفي حديث ابن عمر – رضي الله عنهما- : إنّما الأمرُ أُنُفٌ [iii]، أي: يُستأنَفُ استئنافاً من غير أن يَسبقَ به سابقُ قضاء وتقدير، وإنمّا هو على اختيارك ودخولك فيه ، استأنفتُ الشيء إذا ابتدأته ، وفعلتُ الشيءَ آنفاً، أي: في أول وقتٍ يَقرُبُ منِّي ، واستأنفه بوعدٍ: ابتدأهُ من غير أن يسأله إيّاه... وأنفُ الشيء: أوّله ومُستأنَفُهُ .**
والمُؤنَفَةُ والمُؤنَّفةُ من الإبل: التي يُتبع بها أنفُ المرعى أيّ أوّله... والمُؤنَّفةُ من النساء التي استؤنِفتَ بالنكاح أولاً ...))[iv].

والنظر في كل الاستعمالات التي أوردها ابن منظور في معجمه يكشف عن أنّها يحكمها أصلٌ ذكره ابن فارس قبلاً وهو **((أخذُ الشيء من أوّله))**[v] ، وهو أصلٌ لا يكلّفُ الباحث جهداً في معرفته، والأصلان اللذان ذكرهما ابن فارس لا يبعدان كثيراً

عن بعضهما، إذ يمكنُ ردُّ أحدهما إلى الآخر في التحليل الدلالي ، فـ **((أنف كلُّ ذي أنف))**[vi] ، يمكن ردّه إلى الأصل الأول بلحظ أنَّ الأنف هو أول ما يُواجَه من وجه الانسان، وعلى هذا يمكن أن يُعدَّ مصداقاً من مصاديق استعمال الأصل الأول.

ويظهر ممّا تقدم ممّا ذكره ابن فارس نقلاً عن الخليل [vii]، وما ذكره هو ، وما ذكره ابن منظور بعدهما أنّ دلالة الاستئناف على الأوليّة قد يُلحظ فيها – في بعض الاستعمالات وليس جميعها- دلالة الرجوع، وهي دلالةٌ روعيت في النظر النحوي لمصطلح الاستئناف بحسب ما سيأتي في التعريف الاصطلاحي، وعلى هذا تلتقي دلالة الاستئناف مع دلالة لفظ آخر هو (الابتداء)، فلا بُدّ من التفريق بينهما دفعاً للاشتراك الذي يوقع الباحث في خلطٍ بينهما، ولكي تتضح حدود المصطلح بما يزايله عن غيره، جاء في كتاب العين للخليل (ت ١٧٥هـ) : **((والبدءُ مهموز، وبدأ الشيء يبدأ أي يفعلُهُ قبل غيره، واللهُ بَدَأَ الخلقَ وأبْدَأَ واحدٌ))**[viii] ، وهذا المعنى الذي ذكره الخليل جعله ابن فارس أصلاً لاستعمالات هذا الجذر، قال : **((الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يُقال بدأتُ بالأمر وابتدأت ، من الابتداء، والله تعالى المبدئُ والبادئُ . قال الله عَزَّ وجُلَّ : (إنَّهُ هو يُبدئُ ويُعيد)**[ix] **وقال تعالى: (كيفَ بَدَأ الخلقَ)**[x]**.**

ويقالُ للأمر العَجَب بِدِيٌّ، كأنّه من عَجبهِ يُبدأ به)) [xi] ، وكلّ دلالات الجذر اللغوي (ب د أ) لا تخرج عما ذكره ابن فارس [xii] ، وهو ما يوقع في ترادفٍ في الاستعمال بين الاستئناف والابتداء، لا يحلُّهُ إلاّ النظرُ في دقائق استعمالات هذين اللفظين لإبعاد هذه المظنةِ تمهيداً لالتماس السمات الخاصة بالاستئناف اصطلاحاً وتنظيراً .

ففي ما يتعلق بالاستئناف يُلحظ أنَّ دلالته منصبّةٌ على مراعاة شي واحدٍ يؤخذُ من أوله - بحسب تعبير ابن فارس- من دون لحظ أمرٍ آخر معه يُقارن به، وعلى هذا تكون دلالة الرجوع في بعض استعمالاته بلحاظ أمرٍ واحد لا غير .

أمّا الابتداء فإنَّ بعض دلالاته يُلحظ فيها مراعاة أمر آخر أو شي مع ما يبتدأُ به يُقارن به ويكون سابقاً له، وهذا جليٌّ في قول الخليل: **((بدأ الشيء يبدأ أي يفعلهُ قبل غيره))**[xiii].

ولهذا المعنى شواهدٌ من القرآن الكريم ، قال تعالى: (فَبَدَأَ بأَوعِيَتِهِم قَبْلَ وِعاءِ أَخيه)[xiv].

وعلى هذا يتضحُ أنَّ الفرق بين الابتداء والاستئناف، أنّ الابتداء أعمُّ من الاستئناف لأنَّهُ دالٌّ على الأوَّليّةِ مطلقَةً ومقيدةً مقرونة وغير مقرونةٍ ، على حين أنّ الاستئناف دالُّ على الأوليّة، ولكنّها أوَّليّة بلحاظ الأمر نفسه ، فكل ابتداء استئناف وليس كلُّ استئنافٍ ابتداءً ، وعلى هذا سُيعامل الفرّاء مصطلح الاستئناف في كتابه معاني القرآن ، يُزاد عليه دلالة الاستئناف على الرجوع إلى الأوَّليّة – بحسب ما ذكره الخليلُ- أيّ إنّ ثمة شيئاً بُدئَ به ثم غودر ذلك البَدْءُ ورُجِعَ إليه ثانيةً، فهو يأتي بعد الابتداء في الرتبة في بعض المواضع.

ـــ أمّا في الاصطلاح: فيُلحظ في دلالات الاستئناف عند أصحاب الاصطلاحات أنّها أكثرُ وضوحاً وانميازاً من غيرها من الدلالات التي لُحظت عند المعجمين ، جاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) : **((فالاستئناف: هو أن يكون الكلام المتقدِّم بحسب الفحوى مورداً للسؤال فيجعل ذلك المقدر كالمحقق، ويُجاب بالكلام الثاني، فالكلامُ مرتبط بما قبله من حيث المعنى وإن كان مقطوعاً لفظاً ...**

والاستئناف عند أهل المعاني: تركُ الواو بين جملتين نزلت أولهما منزلة السؤال، وتسمى الثانية استئنافاً أيضاً.

ولا يُصار إلى الاستئناف إلاّ لجهاتٍ لطيفة، إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لاعتنائه أن يُسأل ، أو لئلاّ يسمعَ منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى مع قلّة اللفظ أو ترك العاطف))[xv] **.**

ولا يخرج التهانوي (ت بعد ١١٩١هـ) عمّا ذكره أبو البقاء من تعريفٍ للاستئناف ، قال: **((وعند أهل المعاني يُطلق بالاشتراك على معنيين ، أحدهما فصلُ جملة عن جملة سابقة لكون تلك الجملة جواباً لسؤال اقتضته الجملة السابقة ، وثانيهما تلك الجملة المفصولة وتسمى مستأنفةً أيضاً، وبالجملةً فالاستيناف يطلق على معنيين ، والمستأنفةُ على المعنى الأخير فقط ، والنحاة يطلقون المستأنفة على الابتدائية))**[xvi]**.**

يتضح مما مرَّ أُمورٌ :

١- أنَّ مصطلح الاستئناف مرتبطٌ بوجود كلامٍ سابق على الجملة المستأنفة، بينهما رابطٌ دلالي في صورة سؤالٍ منشؤهُ الكلام السابق، وجوابه الجملة المستأنفة، ورابط تركيبي هو تصور الواو محذوفةً بين الكلام السابق واللاحق ، ولا أدلَّ على ارتباط الاستئناف بوجود كلامٍ سابق له من إرتباطه بمصطلحٍ آخر هو القطع، إذ لا يُذكر الاستئناف إلاّ مع القطع ، وقد وضعت فيهما المصنفات[xvii] ، وهذا ما يُعزز ما أُورد في المعنى اللغوي في الفارق بين الاستئناف والابتداء من أنَّ الاستئناف هو بلحاظ شيءٍ واحد، فسقوط الواو بين الجملتين يعني أنّهما ينتميان إلى نص واحد وبينهما عُلقة دلالية، لكون الثانية جواب عن سؤال تتضمنه الأولى .

٢- أنّ ما رسَّخه أصحاب التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الاستئناف لم يأخذ طريقه إلى تطبيقات هذا المفهوم، إذ لم يُميّز النحاة الجملة الاستئنافية من الجملة الابتدائية على أساس ما قَرّ من تعريفٍ اصطلاحي للاستئناف فبقيت الدلالتان مترادفتين .

الجملة الاستئنافية:

جعل النحاةُ القدامى الجملة الاستئنافية ، مرادفةً للجملة الابتدائية ، وإن حاولوا أن يميّزوا بينهما في المفهوم ، إلاّ أنَّهم في النهاية أقرّوا بذلك الترادف بينهما، جاء في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، في كلامه على الجمل التي لا محلَّ لها من الاعراب : **((فالأولى الابتدائية، وتسمّى أيضاً المستأنفة ، وهو أوضح ؛ لأنَّ الجملة الابتدائية تُطلقُ أيضاً على الجملة المصدرَة بالمبتدأ، ولو كان لها محل ، ثمَّ الجمل المستأنفة نوعان :**

أحدهما : الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداءً : زيدٌ قائمٌ ، ومنه الجمل المفتتح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو : مات فلان ، رحمه الله ...))[xviii] .

وفي نص ابن هشام ملحظان مهمان، أحدهما أنّ تمييزه بين الجملة الابتدائية والاستئنافية منشؤُهُ الاشتراك في دلالة الجملة الابتدائية على المصدرة بالمبتدأ وعلى الواقعة في بداية الكلام، وهذا تمييز يقف وراءه الميل إلى ضبط دلالات المفاهيم حتى لا تختلط بغيرها ويضطرب الدرس النحوي .

والآخر: أنَّه استعمل مفهوم الجملة الاستئنافية شاملاً لما وقعت في بداية الكلام والمنقطعة عمّا قبلها، وبحسب هذا تكون الاستئنافية أشمل دلالةً من الابتدائية، وهو مخالف للمعنى اللغوي للاستئناف والابتداء ، إذ اتضح من عرضهما أَنّ الابتداء أشمل من الاستئناف .

وقد تابع ابن هشام في ما ذهب اليه شارح المغني الدماميني (ت ٨٢٨ هـ)[xix] ، وممّن تابعه أيضاً أصحاب التعريفات مثل التهانوي، إذ نقل عبارات ابن هشام بلفظها، قال : **((الابتدائية وتسمى المستأنفة أيضاً وهو أوضح لأنّ الابتدائية تُطلقُ أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجمل المفتتح بها النطق كقولك ابتداءً : زيدٌ قائم، ومنها الجمل المفتح بها السور وثانيهما المنقطعة ممّا قبلها أي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظاً أو معنى))[xx].**

وثمة دارسون محدثون أمضوا ما ذهب إليه ابن هشام من تعريف للجملة الابتدائية أو الاستئنافية ، ومنهم الدكتورة أميرة علي توفيق في كتابها (الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري) ، إذ تنقل تسميته لها بالجملة الابتدائية أو المستأنفة وتنقل التقسيم نفسه[xxi]، ومنهم أيضاً الدكتور فتحي عبد الفتاح الدّجني في كتابه (الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً) ، فهو كسابقته في نقل كلام ابن هشام وإن زاده إيضاحاً وشرحاً وتفصيلاً [xxii] .

ومن المحدثين من فَرّق بين الجملة الاستئنافية والابتدائية وهو الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه (إعراب الجُمل وأشباه الجمل) ، قال : **((والحقُّ أن يُفصل بين الجملتين ؛ لأنَّ الاستئنافية هي الجملة تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعياً ، لاستئناف كلامٍ جديدٍ ، فهي لابدّ أن يكون قبلها كلام تام))[xxiii] .**

فالدكتور قباوة يُفرق بين الجملتين على أساس الموقع من الكلام، فالاستئنافية عنده لا تأتي إلاّ في أثناء الكلام لا في بدايته .

وممّن تابع الدكتورة قباوة في تفريقه بين الجملة الاستئنافية والابتدائية الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (الجملة العربية تأليفها وأقسامها) ناقلاً كلام الدكتور قباوة نفسه[xxiv].

والملاحظ أنَّ من فَرّق بين الجملتين الاستئنافية والابتدائية لم يوضح سبب تفرقته بين الجملتين أو الخصائص التي حوتها كلٌّ منهما والتي تستدعي هذا الفارق بينهما ، وربما أحسَّ الباحثان بوجود فارق بينهما من دون أن يضعا أيديهما عليه .

جملة الاستئناف في معاني الفرّاء في ضوء الدوال النحوية :

ثمة سماتٌ نحويةٌ تركيبيةٌ تُلمَحُ في الجملة الاستئنافية، يكون منشؤها وقوع الجملة في وسط الكلام جُزءاً من بنية نصّ أكبر يشتملُ عليها [xxv] ، وبحسب هذا يكون النظر في علاقات العناصر في ما بينهما داخل هذا النص ذا أثر في تحديد بدء الجمل المكونة لذلك النص وانتهائها، فتكون البدايات والنهايات تبعاً لذلك قابلة للتغير على وفق تغيّر تلك التوجيهات، ومن هنا يكون لزاماً تحليلُ الاستئناف على وفق مظاهره النحوية التي تمثلها الدوال النحوية؛ لأنَّ لها أثراً في توجيه جملة الاستئناف على وفق مقتضيات المعنى.

ومن الدوال التي استعان بها الفرّاء في توجيهه الجملة المستأنفة :

١-التلازم:

عَرّف الدكتور تمّام حسّان التلازم بقوله : **((أن يستلزمَ أحد العنصرينِ التحليليين النحويين عنصراً آخر...وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإنَّ هذا الآخر قد يدلُّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدلُّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف))[xxvi] .**

وللتلازم أثر في توجيه الجملة المستأنفة على وفق مقتضياته التي وردت في كتاب معاني القرآن، وهي الاستلزام المدلول عليه بمبنى وجوديّ، والاستلزام المدلول عليه بمبنى عدميّ، ومن آثار التلازم على وفق هذين الأمرين الآتي :

أ- تعدد الوجوه الإعرابية :

يُوَجَّه العنصر المستأنف في جملة الاستئناف توجيهات إعرابية متعددة بسبب وقوعه في وسط الكلام، وهذا الموقع يجعله صالحاً لأن يتلازم مع أكثر من عنصر، فيختلفُ تبعاً لذلك إعرابه بحسب مقتضيات ذلك التلازم، قال الفرّاء في توجيه قوله تعالى : (ذريةً بعضهما من بعض)[xxvii]، : **((فنصب (الذرية) على جهتين، أحدهما أن تجعل الذرية قطعاً من الأسماء قبلها لأنهنّ معرفة، وإن شئت نصبت على التكرير، اصطفى ذرية بعضها من بعض، ولو استأنفت فرفعت كان صواباً))[xxviii] .**

فذرية بحسب امكانيات التلازم يمكن أن توجه على أنّها حالٌ أو بدلٌ بحسب قرينة العلامة الإعرابية، ويمكن أن تُجعل مستأنفةً، وإذا ما أخذنا بالوجه الثالث من وجوه الإعراب التي ذكرها، فإنَّ إعراب (ذرية) مبتدأ خبره الجملة الاسمية (بعضها من بعض) وإن كانت نكرة، لأنّ لها ما يسوغها فهي نكرة مقصودة مفهومة من سياق الآية الكريمة التي وردت فيها ، إذ إنّ مفتتح الآية التي وردت فيها هي (إنّ الله اصطفى آدمَ ونوحاً وآل إبراهيمَ وآل عمرانَ على العالمين)، وهو يدلُّ على أنّ المقصود بالذرية هم المذكورون في الآية، ويمكن أن تكون الذرية خبراً لمبتدإ محذوف تقديرهُ (هم) ، وأرى أنَّ هذا الوجه أوفق مع توجيهات الفرّاء في هكذا آياتٍ بحسب ما سيأتي في البحث من عَدّ كثيرٍ من الجمل المستأنفة مقدرة المبتدأ، وعلى وفق هذا تكون الجملة الاسمية (بعضها من بعض) نعت لذرية .

والظاهر أنّ الفرّاء انفرد بذكر وجه الاستئناف في (ذرية)، إذ ذهب المعربون في ما وقع بين يدي من المصادر إلى ذكر وجهي الحال والبدل في إعراب (ذريّة)[xxix] ، وأغفلت بعض كتب الوقف والابتداء ذكر هذا الموضع، بل الآية، فلم ترد في ضمن المواضع التي فيها وقف وائتناف [xxx] ، والبعض الآخر لم يُجز الاستئناف بذرية، ورأى أنّ الوقف مع الجملة الاسمية (بعضهما من بعض)؛ لأنّ ذرية حالٌ ، قال النحاس (ت ٣٣٨ هـ) : ((**(وآل عمران على العالمين) ليس بقطعٍ كافٍ؛ لأنّ ذريّة منصوبةٌ على الحال مما قبلها والقطع (بعضها من بعض)))**[xxxi] .

والحق أنّ إغفال المعربين للوجه الذي ذكره الفرّاء لا يسقطهُ ، مادام أنّ هناك معنًى يتضمنه يختلف عمّا ذُكر، وهذا أمرٌ تفرضُهُ طبيعة اللغة التي تتحمل بنياتها الظاهرة منطوقةً ومكتوبةً أكثر من معنى بحسب فهم السامع أو المخاطب [xxxii] ، ويبدو أنّ إغفال المعربين لهذا الوجه هو عدم ورود قراءةٍ شاذةٍ [xxxiii] فضلاً عن أن تكون صحيحة [xxxiv] برفع (ذُريّة) ، وهذا يُشير إلى تفرّد الفرّاء في علاج النص الديني باستيفاء كُلّ وجوه الإعراب الممكنة فيه بصرف النظر عن ورودها في القراءات القرآنية أو عدم ورودها .

وقد يتجاوزُ الفرّاء القراءة الصحيحة المثبتة في المصحف إلى ذكر احتمالٍ أو أكثر في تركيب الآية جرياً على سَمْته في تحليل النص القرآني نحوياً مستفرغاً كُلَّ وجوه المعنى التي يحتملها ، ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى: (ومِنَ الذين هادوا سَمّاعون للكذب)[xxxv]، إذ قال : ((**إن شئت رفعت قوله (سمّاعون للكذب) بمن، ولم تجعل (من) في المعنى متصلة بما قبلها، كما قال الله : (فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد)[xxxvi]، وإن شئت كان المعنى : لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا (من الذين هادوا) فترفع حينئذٍ (سمّاعون) على الاستئناف ، فيكون مثل قوله: (لِيَسْتَأْذِنْكم الذينَ مَلَكَت أيمانُكم والذينَ لم يبلغوا الحُلُمَ مِنْكم)[xxxvii]، ثم قال تبارك وتعالى : (طَوَّافُون عَلَيْكُم) ، ولو قيل سَمّاعين ، وطوّافين لكان صواباً ، كما قال: (ملعونين أينما ثُقِفُوا)[xxxviii] ، وكما قال : (إنَّ المتّقين في جِنات وعُيُون)[xxxix] ، ثم قال: (آخذين)[xl]، و(فاكهين)[xli]، و(متكئين)[xlii]، والنصبُ أكثرُ، وقد قال أيضاً في الرفع : (كلاّ إنَّها لَظَى نَزَّاعَةً للشوى)[xliii] ، فرفع (نزاعة) على الاستئناف، وهي نكرة من صفة معرفة ... فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال، وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث، ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح أن تنصبَ معرفته كما نصبت نكرته، وكذلك قوله (سَمّاعون للكذب أكّالون للسحت)، على ما ذكرت لك))**[xliv] .

فالفرّاء لا يكتفي باجتراح وجه غير مذكور ، اعتماداً على الإمكانات الدلالية التي يمكن أن يؤديها التركيب، بل يتجاوز ذلك إلى ذكر السياقات القرآنية المشابهة لذلك الوجه في الإعراب، فـ (سماعون) فيها وجوه متعددة منها الرفع على الابتداء، والرفع على الاستئناف إذا وقِفَ على (هادوا) وتكون (سماعون) استئنافَ كلامٍ جديد تُوجه على أنها خبرٌ لمبتدإ محذوف ، هذا على الرفع الذي وردت به الآية الشريفة .

أمّا الوجه الذي اجترحه مبيناً امكانات النص التعبيرية فهو النصب على الحال، وهنا استعمل الفرّاء لفظين للدلالة عليه هما القطع والحال، والمعروف عند الفرّاء أنّه يستعمل القطع بمعنى الحال في كتابه ، بحسب ما اتضح في النص السابق في ذكر وجوه إعراب (ذريَّة) ، وأيضاً أشار إلى ذلك محققو الكتاب[xlv]، والوجه الآخر في النصب هو على الذم، فتكون مفعولاً به على هذا المعنى.

يتضح ممّا مرّ أنّ الفرّاء باستيفائه الوجوه الممكنة في التعبير تتكامل في تحليلاته النحوية عناصرها المختلفة من علامةٍ إعرابية دالّةٍ عليه ، ودلالةٍ تركيبية ناتجةٍ عنه ، وسياق لغوي يعضده ويقويه .

وإذا كان الفرّاء قد اجترح وجهاً واحداً في ما سبق، فإنّه في بعض النصوص يجترحُ وجهين آخرين إضافة إلى ما هو مثبت، قال في توجيه (فاطر) من قوله تعالى : (قُلْ أَغَيرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِياً فاطرِ السَمَاوات)[xlvi]: ((**مخفوضٌ في الإعراب تجعله صفةً من صفات الله تبارك وتعالى، ولو نصبتَه على المدح كان صواباً ، وهو معرفة، ولو نويت الفاطرَ الخالق نصبته على القطع إذ لم يكن فيه ألف ولام ، ولو استأنفته فرفعته كان صواباً ، كما قال: (ربُّ السموات والارض وما بينهما الرحمنُ)[xlvii]**))[xlviii] .

فالفرّاء يوردُ إلى جانب وجه الجر في (فاطر) على أنّه نعت للفظ الجلالة ، وجهي النصب على المدح والحال ، والرفع على الاستئناف على أنَّه خبر لمبتدإ محذوف ، وإذا كان الجر قراءة الجمهور[xlix]، فإنّ النصب والرفع قراءتان وردتا لهذا اللفظ[l] ، وهو في كُلّ ما ذهب إليه يوظف كُلَّ القرائن النحوية المتوافرة في النصب ، فتوجيه الحال مثلاً ناظرٌ إلى أنّ صيغتها المعرّاة من (ال) التعريف الواقعة بعد العلم (لفظ الجلالة) ، تبيح لها الوقوع حالاً، وتبيح لها أن تكون مستأنفةً منتصبةً على المدح على أنّها مفعول به، أمّا الرفع فإلى جانب أنّ المعنى يحتمله فإنّ الفرّاء يستحضرُ السياق القرآني في تعضيد هكذا وجه بالنظر إلى قراءةٍ قرآنية وردت برفع (الرحمن)[li] فما جاز في هذا جاز في ذاك على تشابهٍ في التوجيه .

وإذا كانت الوجوه الإعرابية التي أوردها الفرّاء في ما سبق تستلزمُ تغيُّراً في الحكم الإعرابي من الجر إلى النصب أو الرفع، فإنّ ثمة تعدّداً في التوجيه النحوي ناشئٌ من نوع العنصر الذي يفتح الباب لتعدد في التوجيهات بتعدد مقتضيات المعنى، إذ لا يمكن القبض على توجيه واحد ينحصر به المعنى، جاء في توجيه الجارّ والمجرور من قوله تعالى: (من الذين هادوا يُحرّفون الكَلِم ...)[lii] ((**إن شئت جعلتها متصلةً بقوله : (أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ أُوتُوا نَصيباً مِنَ الكتابِ [liii]، مِنَ الذين هادوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ) ، وإن شئت كانت منقطعة منها مستأنفةً ، ويكون المعنى: من الذين هادوا من يحَرّفون الكلم ، وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام ، فيقولون : منّا يقول ذلك ، ومنّا لا يقوله . وذلك أن (مِن) بعضٌ لما هي منه، فلذلك أدّت عن المعنى المتروك ...))**[liv] .

فإمكان وصل الجارِّ والمجرور بما قبله أو قطعه عنه بحسب مقتضيات المعنى فرض تعدداً في توجيه الفراء النحوي بين جعله متعلقاً بما قبله، وهي الآية الرابعة والأربعون من قوله تعالى (ألم ترَ إلى الذين أُوتوا نصيباً من الكتاب)، وجعله مقطوعاً

عمّا قبله، وعلى هذا يكون متعلقاً بمحذوف هو خبر عن مبتدإ محذوفٍ لدلالة معنى التبعيض في (مِنْ) ، وبهذا يكون الفرّاء مستفيداً من إمكانات المعنى في التركيب إلى أقصى حدّ وتجلّى هذا في مستويين، الأول منهما هو تحديد بداية التركيب ونهايته بتعيين محلّ القطع والاستئناف ، والثاني هو توجيه عناصر التركيب الجديد (المستأنف) حذفاً وتقديراً .

وإذا كان لنوع العنصر في التركيب أثرٌ في تعدد التوجيه؛ لكون العنصر مركباً من جارٍّ ومجرور (شبه جملة) ، فإنَّ بناء العنصر لهُ أثرٌ أيضاً في تعدد التوجيه لغياب العلامة الإعرابية أيضاً، قال الفرّاء في توجيه الاسم الموصول من قوله تعالى : (والذي أُنزلَ إليكَ من ربِّك الحقُ)[lv] : **((فموضع (الذي) رفع تستأنفه على الحق، وترفع كلَّ واحدٍ بصاحبه، وإن شئت جعلت (الذي) في موضع حفض تريد : تلكَ آياتُ الكتاب وآيات الذي أُنزل إليك من ربّك ، فيكون حفضاً، ثم ترفع (الحقّ) أي ذلك الحق كقوله في البقرة: (وإنّ فريقاً منهم يكتمون الحقَّ وهم يعلمون الحقُّ من ربّك)[lvi] فترفع على إضمار ذلك الحقُّ أو هو الحقُّ...))[lvii]**، فالتركيب في الآية الشريفة لَهُ أكثر من توجيه بحسب الإمكانات التي تتوافر عليها عناصره ائتلافاً وتلازماً ، وممّا أعان على هذا التعدد هو غياب العلامة الإعرابية عن الاسم الموصول التي يمكن في ضوئها تحديد صورة التلازم بين عناصر التركيب، فالاسم الموصول يحتمل الرفع على الاستئناف فيكون (الحق) خبراً له، ويحتمل الجر عطفاً على ما سبقه (الكتاب) ، وبهذا تُقطع الصلة بـ (الحق) إسناداً، ويكون خبراً لمبتدإ محذوف على تقدير(هو الحق) أو(ذلك الحق) .

يتضح من كل ما سبق أنّ ورود العنصر المستأنف جزءاً من بنية أكبر متمثلة بنصٍّ أو جزءٍ منه يفرضُ تعدداً في إمكانات التلازم بينه وبين تلك العناصر المكونة للنص بما يسمحُ بتعدد وجوه الإعراب بحسب مقتضيات المعاني التي يحتملها .

ب-حذف العناصر في جملة الاستئناف :

لا يخفى أنَّ القولَ بحذف أحد عناصر التركيب في جملة الاستئناف أفعليةً كانت أم اسميةً يسوغه التلازم بينها، إذ لا فكاك بين المسند والمسند إليه في الجملة العربية، فإذا وجد واحدٌ منهما، لابُدَّ أن يُقدَّر الثاني إتماماً للمعنى الأساس الذي تقوم عليه الجملة ، وهذا التقدير هو مبنًى عدميّ ـــ بحسب ما يسميه الدكتور تمام حسان ـــ وعلى وفق ذلك حفظ النحاة للجملة العربية ركنيها اللذين تقوم عليهما .

١-الحذف في الجملة الاسمية

يفرضُ مجيءُ جملة الاستئناف في ضمن نص أكبر مسبوقةً بجمل أُخر ، ضرباً من السياق اللفظي الذي يسمحُ بحذف أحد عنصريها المبتدإ أو الخبر لدلالة هذا السياق عليه، أو دلالة المقام.

- حذف المبتدأ: وهو الأكثر شيوعاً في الجملة الاسمية بوصفه العنصر الذي يدور عليه الكلام، فمعرفته غير خافية على السامع، ومما ورد من المواضع حذف فيها المبتدأ في معاني الفرّاء قوله : **((وقوله : (صمٌ بكمٌ عميٌ فَهُم لا يَعْقِلُون)[lviii].**

رفعٌ، وهو وجه الكلام؛ لأنه مستأنف خبر، يدلُّ عليه قوله (فهم لا يعقلون) ، كما تقول في الكلام: هو أَصمٌ فلا يسمع ، وهو أخرسٌ فلا يتكلم ...)) [lix].

فالمبتدأ في هذا التركيب من الآية الكريمة محذوف، وعلى الرغم من أن الفرّاء تكلم على قرينةٍ واحدةٍ في السياق، وهي قوله تعالى : (فهم لا يعقلون) الذي أشار إلى المحذوف وحدده بوصفه مترتباً على القول الأول من ناحية المعنى، فإن ثمة قرينةً أخرى في الآية لا تختلف عن القرينة الأولى دلالةً على المحذوف، تلك هي الكلام السابق على التركيب في الآية، وهو قوله تعالى : (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق...)، ذلك أنّ المبتدأ المحذوف ضمير عائد على الذين كفروا، فذكرهم أولاً أغنى عن ذكرهم في ما بعد ، فهُم قرينةٌ لفظية على المحذوف.

ومما يمكن أن يُفهم من السياق اللفظي بوصفه قرينةً على فهم المراد وبيان المحذوف قول الفرّاء : **((وقوله : (لأصحاب اليمين)[lx].**

أي: هذا لأصحاب اليمين))[lxi].

فورود قوله تعالى (لأصحاب اليمين) بعد سياق الآيات التي تذكر النعيم في الجنة يغني عن ذكره ثانياً؛ لأنّه صار مفهوماً مرتكزاً في عقل المتلقي القارئ للنص، فيكون حذفه ملائماً لطبيعة اللغة التي تميل إلى الإيجاز في الإفهام ما أمكن .

وإذا كانت القرينة التي أعانت على تقدير المحذوف وفهمه هو مجموع الكلام في السياق، فإنَّ ثمة قرينةً أُخرى تتمثل بالمفردة التي تكون محور الكلام في السياق، فهي توجه المحذوف وتعينه، قال الفرّاء : **((ثم قال (خافضةٌ رافعةٌ)[lxii]على الاستئناف : أي الواقعة يومئذٍ خافضةٌ لقوم، ورافعةٌ لقومٍ إلى الجنّة))**[lxiii]، فالواقعة هي محور النص السابق على الآية الكريمة ومدار الحديث الذي يمنحها وضوحاً وبياناً لا يخالطه شك أو إبهام ، وعلى وفق هذا يكون الكلام مسنداً إليها من دون حاجة إلى عناء أو تكلف في ما يتعلق باكتشاف بنيته وتحديد عناصره .

ومثل ذلك أيضاً قوله: **((وقوله عزَّ وجلَّ : (رسولٌ من الله)[lxiv] نكرةٌ استؤنف على البينة، وهي معرفة، كما قال : (ذو العرشِ المجيدُ ، فَعّالٌ لما يريدُ)[lxv]))**[lxvi]

فبين قوله تعالى (خافضةٌ...) ، وقوله (رسولٌ من الله ...) تشابهٌ في الصيغة صَرّح به الفرّاء في الثانية، ولم يصرّح به في الأولى وإن قاده النظر النحوي إليه، فكون المفردة في صيغتها نكرة يضعها موضع المسند لا المسند إليه؛ لأنها مخبرةٌ عن معرفة مفهومة من السياق السابق على الآية، فهي على وفق ذلك مُخبِرةٌ لا مُخبَرٌ عنها ، ولئن صرح الفرّاء بأثر الصيغة في توجيهها وتحديد العنصر المحذوف معها، فإنّ ثمة قرينةً أُخرى لم يُشر إليها ، تتمثَّلُ في وقوع الصيغتين صدري آيتين ، إذ تُشيرُ الصدارة إلى إمكانية استغنائهما عمّا قبلهما من العناصر، ويبدو أنّ هذا الذي أراد أن يشير إليه الفرّاء في كلامه على

توجيه النصب في (خافضةً) ، إذ قال : **((ولكنه حسن في الواقعة؛ لأنّ النصب قبله آية يحسن عليها السكون، فحسن الضمير في المستأنف))**[lxvii]، فكون الكلام السابق على الآية تامٌ يحسن السكوت عليه، يعني أنّ ما بعده بداية أخرى لكلامٍ آخر تكونُ النكرةُ صدره، فلا غنى إذن – والحالُ هذه- عن منح الكلام عناصره المستقلة في بناء الجملة وإن كان ثمة ترابطٌ من ناحية المعنى، وما يسري على توجيه النصب في نصّ الفرّاء يسري على توجيه الرفع، لأنّ الاستئناف تارة يكون بالفعل وتارة أُخرى بالاسم.

ـحذف الخبر: يختلف حذف الخبر عن حذف المبتدأ في أنّه لم يرد إلاّ في موضعين انفرد بهما الفرّاء، أحدهما في كلامه على قوله تعالى:**(شهرُ رمضان الذي أنْزل فيه القرآن...)**[lxviii] ، إذ قال في توجيه رفع (شهر) : **((رفعٌ مستأنفٌ ، أي: ولكم شهرُ رمضان ...))**[lxix] ، وما ذهب إليه الفرّاء من عَدّ (شهر) مبتدأ خبره محذوف، لم يَقُل به أحدٌ من المعربين ، فقد عدّه الأخفش (ت ٢١٥ هـ) خبراً لمبتدإ محذوف تقديره (هي) العائد على قوله تعالى (أيّاماً معدودات)[lxx] في الآية السابقة[lxxi] ، وكذا أعربه الزجاج في معانيه على اختلافٍ في تقدير المبتدإ، إذ قدره بـ (الصيام) ، وذكر له الزجاج وجهين آخرين هما البدل من الصيام في قوله تعالى : (كتب عليكم الصيام ...)[lxxii]، والابتداء ، والخبر هو الاسم الموصول (الذي)[lxxiii]، وقد وافقه في هذا الوجه النحاس ت(٣٣٨ هـ) في إعرابه ، وتابع أيضاً ما ذكره الأخفش في معانيه من عَدّه خبراً لمبتدإ محذوف[lxxiv].

يتضح ممَّا سبق أنّ ما ذهب إليه النحاة من توجيهات تعتمد السياق اللفظي للآيات الشريفة مُرتَكَزاً في ذكر الوجوه المختلفة ، هو بخلاف ما ذهب إليه الفرّاء، إذ لم يذكر القرينة التي اعتمدها في توجيهه ، وهو يجعلنا نُرجح ما ذهب إليه النحاة الآخرون، وإن كان وجه الفرّاء لا يُعدمُ فائدة في أنَّه يوسعُ من الدلالات المحتملة للآية اتكاءً على ذكر وجه إعرابي لم يرد عند النحاة .

وممّا ذكره الفرّاء منفرداً به في حذف الخبر توجيهه لقوله تعالى : (وأنَّك لا تَظْمَأُ فيها ...)[lxxv]، إذ قال: **((نصبٌ أيضاً...ولو جعلت (وأنَّك لا تَظْمَأُ) بالفتح مستأنفةً تنوي بها الرفع على قولك: ولك أنّك لا تظمأُ فيها ولا تضحى كان صواباً))**[lxxvi] .

فالفرّاء في توجيه (أنّ) ومعموليها يذكر وجهين، الأول وهو الشائع عند المعربين[lxxvii] أنَّها معطوفة على اسم إنّ في الآية السابقة وهي (إنّ لك فيها ألاّ تجوع ...)[lxxviii] ، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل المضارع المنفي) ، وهو على عادته في توسيع الوجوه الممكنة في التحليل النحوي واستيفائها يذكرُ وجهاً آخر لإعراب أنّ ومعموليها، فهي يمكن أن تكون في موضع استئناف على أنَّها مؤولة مع معمولها بمبتدإ خبره محذوف هو شبه الجملة (لك) ، وفي هذا التوجيه يستعين الفرّاء بسياق الآيات السابقة في تقدير المحذوف، فشبه الجملة من الجار والمجرور ذكرت في الآية السابقة، وقد أغنى ذكرها فيها عن إعادتها، فـ (أنّ) لها تعلق بها في كلا الوجهين ، فلا مناص إذن من تقديرها .

٢ـالحذف في الجملة الفعلية :

إذا كان حذف المبتدإ في الجملة الاسمية هو الأكثر شيوعاً ، فإنّ حذفَ الفعل في الجملة الفعلية هو الأكثر شيوعاً إن لم نقل لا غيره ، ويمكنُ أن نميِّزَ في حذف الفعل بين مستويين أساسين في معاني القرآن للفرّاء .

الأول: هو حذف مطردٌ في أسلوب الذم؛ ذلك أنّ هذا الأسلوب من الاساليب الفعلية التي يقدر فيها المحذوف فعلاً ، ويخضع إلى ضرب من التوجيه النحوي المنسجم مع إرادة المعنى ، قال الفرّاء: **((وقوله (ملعونين)[lxxix] منصوبة على الشتم ... والشتم على الاستئناف))**[lxxx] .

فالبنيةُ منتصبةٌ على وجود فعلٍ محذوف؛ لأنَّ (ملعونين) مفعول به ، ولابدَّ للمفعول به من فعل ناصب له، ويبدو أنّ ما ساعد على توجيه الاستئناف على الشتم وقوع الكلمة صدر آية جديدة، على الرغم من وجود توجيهات أُخر مثل الحال[lxxxi]، والنعت من (قليلاً) ، والبدل[lxxxii]، ولا يعنينا ترجيحُ وجه على آخر، وإنَّما يعنينا أنَّ توجيه نصب (ملعونين) على الشتم يقتضي استئنافاً بعنصر محذوف هو الفعل، ولا يخفى أنّ توجيه النصب على الشتم له مزيةٌ على غيره من الوجوه، لأنّه دالٌ على أنّ المذمومين في الآية تلازمهم اللعنة من دون تقييد بالمجاورة للنبي أو عدم المجاورة ، بخلاف ما لو عُدّت حالاً من قوله تعالى : (ثم لا يجاورونك فيها إلاّ قليلاً)[lxxxiii]، فإنَّ اللعن مقصورٌ على كونهم مجاورين له، ولا يتعداه إلى غيره من الأماكن والأوقات ، وانقطاع (ملعونين) عمّا قبلها واستقلالها في العامل يجعل المتصفَ بها خارجاً من قيد الآية السابقة، فهو إنشاءٌ لحكم جديد يتصفون به بصرف النظر عن جوارهم للنبي أو عدمه، فهو أبلغ لأنّه مطلق، يؤيد ذلك ما أوردهُ النحاس في كتابه القطع والاستئناف من أنّ الوقف على قوله (قليلاً) في الآية السابقة تامٌ، وأنّ (ملعونين) استئنافٌ لكلام جديد[lxxxiv] .

ومنه أيضاً كلام الفرّاء على توجيه (حمالة) في قوله تعالى : (وامرأتُهُ حمالةَ الحطبِ)[lxxxv]: **((تُرفعُ (حمالة) وتُنصب...**

وأمّا النصب فعلى جهتين :

أحدهما أن تجعل الحمالة قطعاً ؛ لأنَّها نكرة ؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأتُهُ الحمالة الحطب ، فاذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفةً بنكرة .

والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم))[lxxxvi] .

فتوجيه (حمالة) يشابه إلى حَدّ كبير توجيه (ملعونين) في ما سبق، إذ النصب فيها يحتمل الحال، والنصب على الذم، غيرَ أنَّ النصب على الذم أوفقُ للمعنى وسياق الآية الصريح بالذم، فالنصب على الحال ليس فيه إلاّ تخصيص للذم بكونها حمالة حطب، على حين أنّ النصب على الذم يوجب أن تكون مستحقةً له بصرف النظر عن هيأتها المتمثلة بحمل الحطب أو غيره، ويكون بذلك ذكر (الحمالة) لتمييزها بأقبح أفعالها، يؤيد ذلك ما ألمح إليه مكيّ بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، إذ قال : **((قرأهُ عاصم بالنصب[lxxxvii]على الذم لها؛ لأنّها كانت قد اشتهرت بالنميمة ، فجرت صفتها على الذم لها، لا للتخصيص، وفي الرفع أيضاً ذم، لكن هو في النصب أبين ، لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً وتبيينا ، إذ لم تُجرِ الإعراب على مثل إعرابها، إنّما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها ...))**[lxxxviii] ، والفعل في كل ما ذكر مضمر لا يظهر ، وهذا يمثل خصيصة في الاستئناف تميزه من الابتداء، إذ لمّا كانت جملة الذم عادةً مولدةً ممّا قبلها بقطع

المُشتق عمّا قبله إعرابياً، فإن الجملة السابقة تمثل سياقاً لفظياً يغني عن ذكر الفعل ، زيادةً على دلالة المقام، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): **((تقول : أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ : لم يُرد أن يكرره ولا يُعرفك شيئاً ولكنه شتمه بذلك .**

وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : (وأمرأتُهُ حمالةَ الحطبِ)[lxxxix] ، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة ، ولكنَّه كأنّه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره))[xc].

ويبدو أنّ الفارق بين إرادة النعت وقطعه يحكمهُ قصد المتكلم بحسب ما يرى سيبويه، فالمتكلم يميل إلى القطع إذا أراد أن يذم أو يشتم ، فالذم بالقطع أبلغ من النعت ، وحالُ المذموم وشهرتُهُ لهما صلةٌ أيضاً بإرادة القطع أو النعت، فالمذموم إذا كان معرَّفاً مشهوراً لا يُحتاج إلى تخصيصه من غيره، فهو معروف سلفاً بخلاف ما لو كان المذموم محتاجاً إلى تحديدٍ وتخصيصٍ لاشتراكه مع غيره في أمرٍ ما، فإنَّ به حاجة إلى تحديدٍ وتخصيصٍ يزيده بياناً وجلاءً ، وإلى ذلك ألمح سيبويه في قوله : ((لمَ يجعل الحمالة خبراً للمرأة))، فامرأةُ أبي لهب معروفةٌ ومشهورةٌ ذَاتاً وفعلاً؛ ولهذا كانت إرادة الذم أقرب من النعت، فالسامع على بينة منها، ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز في هذا المقام أنّ الأمر : **((يتحكم فيه المتكلم والسامع، إذ لو كان السامع على بينةٍ من المنعوت في كلام المتكلم لجاز القطعُ مدحاً، أو ذمّاً، أو ترحماً، وإن لم يكن كذلك فلا بُدّ من الإتباع على أنّ هذه الصفات يمكن أن تُعدَّ من باب الصفات اللازمة))[xci] .**

الثاني : حذفٌ غيرُ مطَّرِد، وإنّما يحكمُهُ السياقان المقاليّ والمقاميّ، زيادة على القرائن النحوية الأُخر التي توجه هذا الضرب من الحذف، ومن أمثلة ما ورد من هذا الحذف عند الفرّاء قوله : **((وكان بعضهم يقرأ[xcii]: (وكذلك زُيّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم)[xciii]، فيرفع القتل إذا لم يُسَمَّ فاعله ، ويرفع (الشركاءُ) بفعلٍ ينويه ، كأنّه قال: زيّنه لهم شركاؤهم))[xciv] .**

فلفظ (شركاؤهم) مرتفعٌ بفعل مضمر؛ لأنّه بنيةٌ مستأنفةٌ، وفعلها مضمر دَلَّ عليه الفعل في صدر الآية، وإذا كان إضمار الفعل في الآية الكريمة مستنداً إلى دلالة السياق اللفظيّ، والرفع في (شركاؤُهم) مستنداً إلى قصد المتكلم، فإنّ توجيه البنية على هذا الوجه مرَدّهُ في المقام الاول إلى بناء الفعل الماضي في صدر الآية للمجهول (زُيّن) ، وهو ما يعني استغناءَه عن الفاعل واكتفاءه بالمفعول به نائباً للفاعل ، وعلى وفق هذا تبقى (شركاؤُهم) من دون رافع، فاستوجب ذلك تقدير عامل له هو فعلٌ مضمر، ولم يكن هذا التوجيه ليقع لولا بناء الفعل للمجهول، إذ مع البناء للمعلوم يكون (شركاؤهم) فاعلاً ، و(قتل) مفعولاً به[xcv] .

ومثله وإن اختلف توجيه العنصر المستأنف ، قول الفرّاء **:((وقوله : (ثمانيةَ أزواج)[xcvi].**

فإن شئت جعلت الثمانية مردودة على الحمولة ، وإن شئت أضمرت لها فعلاً ...))[xcvii].

فـ (ثمانية) فيها توجيهان لنصبها ، الأول بدلٌ من اللفظ (حمولة) في الآية السابقة وهي قوله تعالى : (ومن الأنعام حمولةً وفرشاً)[xcviii]، و(حمولة) منصوبة بفعل محذوف تقديره (وأنشأ) بحسب ما يرى الفرّاء[xcix]، والثاني أنّها منتصبة على تقدير فعلٍ خاصّ بها لا صلة لها بما قبلها عملاً .

والفرّاء إذ يذكر توجيهين لنصب ثمانية ، فإنّه ينفردُ في حدود علمي بتوجيه النصب بفعل مضمر، إذ ذهب كثيرٌ من المعربين إلى أنَّها بدلٌ من حمولة ومنهم الأخفش[c]، والزجاج[ci]، والباقولي[cii](ت٥٤٣هـ) وأبو حيان الأندلسي[ciii] (ت ٧٤٥ هـ)، وقد نسب أبو حيان النصب على فعل محذوف للكسائي أيضاً[civ]، وما يعيننا من كل ذلك أن الفرّاء وهو يوجه النصب على الاستئناف، لم يكن له إلاّ أن يقدّر فعلاً محذوفاً وإن كنت أُرجِّح ما ذهب إليه كلٌ من الفرّاء والكسائي من قبله؛ لأنّه أدلُّ على التذكير بالنعم الذي جاءت الآيات الكريمة لتُشيرَ إليه فانفراد كُلٍّ من (حمولةً) ، و(ثمانية) بفعلٍ خاص لكلٍّ منهما أدلُّ على تفصيل النعم التي ذكرها الله تعالى من أن تكون متعلقة بما قبلها والعاملُ فيها فعلٌ واحد، فالتفصيلُ عادةً يقتضي التكرار .

ت- ظواهر أُخر:

ثمة ظواهرُ تلازميةٌ لها أثر في توجيه جملة الاستئناف بالعدول بها من جملةٍ إلى أُخرى، وهذه الظواهر لها صلةٌ بطبيعة بناء التركيب، والمقاصد التي أُنشئَ لأجلها ، ومن تلك الظواهر ما أسماه الفرّاء طولَ الكلام، وهو يعني كثرة العناصر المتلازمة في التركيب، جاء في كلامه على نصب (الصابرين) في آية سورة البقرة في قوله تعالى : (والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس)[cv] : **((ونصبت (الصابرين)؛ لأنَّها من صفة (من)، وإنّما نصبت ؛ لأنها من صفة اسم واحد ، فكأنّه ذهب به إلى المدح ؛ والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ محدد غير مُتبعٍ لأوّل الكلام))[cvi].**

فالذي حدا بالفرّاء إلى توجيه نصب (الصابرين) في الآية على المدح هو طول الكلام بكثرة العناصر المتلازمة بين المعطوف (مَنْ) والمعطوف عليه (الصابرين)، وإذا عُدنا إلى الآية اتضح الفاصل بينهما ، قال تعالى: (ليس البرَّ أن تُولُّوا وجوهَكُم قِبَلَ المَشرِقِ والمَغرِبِ ولكنَّ البرَّ مَن آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ والمَلائِكَةِ والكتابِ والنبيينَ وآتى المالَ على حُبِّهِ ذوي القُرْبَى واليَتامَى والمَسَاكينَ وابنَ السبيلِ والسَائلينَ وفي الرِّقابِ وأَقامَ الصلاةَ وآتى الزكاةَ والمُوفون بعَهْدِهِم إذا عاهَدُوا والصابرين في البَأسَاءِ والضَّراءِ وحينَ البَأسِ أُولئك الذينَ صَدَقُوا وأُولئكَ هُمُ المُتَّقون)[cvii].

فالآية حوت على عدد كبير من الجمل والمفردات المتعاطفة فـ (اليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) أربعة عناصر معطوفة على لفظ الجلالة، وجملة (آتى المال) معطوفة على جملة (آمن بالله)، و(اليتامى والمساكين وابن سبيل والسائلين) معطوفة على ذوي القربى ، وجملة (أقام الصلاة) وجملة (آتى الزكاة) معطوفتان على (آمن بالله)، و(الموفون) معطوفة على

(مَن)؛ ولهذا يصبح كسر النسق لطوله ضرورة لا غنى عنها للتخلص من رتابة الإيقاع ، ومنح (الصابرين) أهمية خاصة بمخالفته في الإعراب لما سبقه لاختلاف تلازمه عنها.

ومن الظواهر الأخرى الفصل بين النعت وصاحبه ، قال الفرّاء في كلامه على توجيه إعراب (عالم) في قوله تعالى : (قُلْ بَلى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عالمُ الغَيبِ)[cviii]: **((وقد قرأها عاصم (عالِم الغيب) خفضاً على الإعراب من صفة الله [cix] ، وقرأ أهل الحجاز (عالِمُ الغيبِ)[cx] رفعاً على الائتناف إذ حال بينهما كلام، كما قال: (ربِّ السماوات والأرض وما بينهما الرحمنُ)، فرَفَعَ والاسم قبله مخفوضٌ في الإعراب ، وكلٌ صواب))[cxi].**

فما إن فُصل بين النعت (عالم) وصاحبه (ربي) بجملة جواب القسم ، حتى ساغ أن يُستأنف بالنعت على أنّه خبر، والمبتدأُ محذوف، أو على أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أو الخبر قوله تعالى (لا يعزبُ عنه)[cxii] ، وما سوّغ هذه التوجيهات على الاستئناف هو تأثير الفعل الذي أتاح زيادةً في العناصر المتلازمة في التركيب ولدت تغيراً في رتبة النعت التي يُفترض أن تكون بعد المنعوت مباشرةً إلى تاليةٍ لعناصر أخر غير المنعوت، أتاحت إمكانية توليد جملة جديدة .

٢-الموقع:

مفهوم يختلف عن الرتبة التي شاعت بوصفها قرينةً لفظيةً في البحث النحوي قديماً وحديثاً، وتكلّم عليها الباحثون، فالرتبة منزلة العنصر في التركيب بالنسبة إلى العنصر المتلازم معه ، إذ يتوقف إعطاء العنصر معناه الوظيفي على معرفتها ، فرتبة الخبر مثلاً بعد المبتدأ، وكذا الفاعل بعد الفعل، وقبل المفعول به، ولهذا قسمها الدكتور تمام حسان على قسمين، رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة [cxiii] ، أمّا الموقع فهو مفهوم يتعلق بمنزلة العنصر من النص بصرف النظر عن علاقته النحوية بالعناصر المكونة للنص، وفي معاني القرآن للفرّاء أثَر مظهران للموقع في الاستئناف أشار إليهما الفرّاء ووجه الاستئناف في ضوئهما هما:

- الفاصلة القرآنية ، إذ عدّها الفرّاء من المسوّغات التي يمكن في ضوئها توجيه الاستئناف ، قال في كلامه على توجيه الفعل (ينصرون) في قوله تعالى : (لن يَضُرُّوكُم إلاّ أَذى وإن يُقاتِلُوكُم يُوَلُّوكُمُ الأَدْبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ)[cxiv] : **((مرفوع على الاستئناف ، ولأنّ رؤوس الآيات بالنون ، فذلك ممّا يقوي الرفع ، كما قال (ولا يُؤْذَنُ لَهُم فَيَعتَذِرونَ)[cxv] ، فرفع))[cxvi]** .

فالفرّاء يعتمد على موقع الفعل رأس آية في تقوية رفعه على الاستئناف ، وهو وإن قرر الحكم قبلاً إلاّ أنَّ قرينته التي قوى بها ما ذهب إليه هي الموقع ، ومما تجدرُ الإشارة اليه في هذا الموضع الآتي :

أ- أنَّ الفرّاء وإن لم يوضح أهمية دلالة الرفع ، وسبب رفع الفعل دون عطفه، إلاّ أنّه لا يمكن إغفاله ، تنبيهاً على أنّ للمعنى مكانة عليا في القرآن الكريم ، كيف لا وهو كتاب هداية غايته البيان للناس؟! وفي هذا المقام ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فائدة الاستئناف ومزيته على غيره من التوجيهات بالقول: **((عَدَل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداءً ، كأنّه قيل: ثم أخبركم أنهم لا يُنصرون، فان قلت : فأي فرقٍ بين رفعه وجزمه في المعنى ؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقابلتهم ، كتولية الأدبار ، وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً ، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أُخبركم عنها وأُبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون منتفٍ عنهم النصر والقوة ، لا ينهضون بعدها بجناح ولا يستقيم لهم أمر))[cxvii].**

فدلالة الرفع تجعل الفعل عاماً مطلقاً يشمل جميع الأزمان، ثابت لهم عدم النصر لا يُفارقهم ، بخلاف دلالة الجزم التي تجعل دلالة الفعل على عدم النصر مقتصرة على زمان قتالهم فقط .

ب- الفاصلة القرآنية وإن كانت تمثل مفهوماً له صلة بالمكان في النص (الموقع) ، فإنّ لها بُعداً صوتياً هو المراد، ذلك أنّ الآية القرآنية هي أصغر وحدة بنائية للسورة ، كما أنّ البيت في الشعر هو أصغر وحدة بنائية للقصيدة في الشعر ، وعلى وفق ذلك فإنّ التماثل الصوتي للنهايات في القرآن وفي الشعر له أثرٌ في منح النص دلالات إضافية لها أبعاد تأثيرية [cxviii] ، والفرّاء بإشارته إلى أنَّ الفعل رأسُ آية وأنّ رؤوس الآيات بالنون ، أراد أن يشير إلى التماثل الصوتي الذي تمثله نهايات الآيات، فالموقع ليس ذا مزية في التوجيه من دون ما يمثّله من بعد صوتي في النص ، فقد أكسَبَ الرفع مزيَّةً إضافية ، فوق دلالة المعنى التي أشرنا إليها آنفاً ، وبهذا تتضح مزية القرآن الكريم على ما سواه من الكلام في إتقان اللفظ والمعنى وجودتهما .

- صدر الآية : إذا كانت الفاصلة بوصفها منتهى آية لها أثرٌ في توجيه الاستئناف بسبب من أحداث ضربٍ من الانسجام الصوتي بين الفواصل في الآيات، فإنّ وقوع اللفظ صدر آية ، له أثرٌ أيضاً في توجيه الاستئناف ، ويبدو أنّ الفرّاء في ما ذهب إليه من مراعاة موقع اللفظ في صدر الآية محكوم بنظرةٍ مفادها أنّ الآية القرآنية بنيةٌ يمكن أن تستقل تركيبياً ودلالياً عن غيرها ، قال: **((وقوله عزّ وجل : (ربُّ المشرقِ والمغربِ)[cxix] ، خفضها عاصم والأعمش، ورفعها أهل الحجاز ، [cxx] والرفع يحسنُ إذا انفصلت الآية من الآية ، ومثله : (وتَذَرُونَ أحسَنَ الخالقينَ ، اللهُ ربُّكم)[cxxi] ، في هذين الموضعين يحسن الاستئناف والإتباع))[cxxii] .**

فقراءة الرفع على الاستئناف يُحسّنها أنّ لفظ (رب) جاء في آيةٍ منفصلة عمّا سبقها ، ولذا أمكن توجيه الرفع فيه بدلاً من الإتباع على البدليَّة ، ولا يلبث الفرّاء حتى يستعين بالسياق القرآني في ما ذهب إليه من توجيه، مستشهداً بآيةٍ أخرى ، لها المزية نفسها في كون لفظ الجلالة فيها واقعاً صدر آيةٍ منفصلاً عمّا سبق، ولهذا أمكن أن تستقل بناءً ومعنًى .

ويُلحظُ أنَّ العلامة الاعرابية قد أعانت الفرّاء على ما ذهب إليه من توجيه للاستئناف زيادة على ما أفاده الموقع من مزية مضافة في تقوية التوجيه.

وثمة مواضع يتبدّى فيها أثر الموقع أكثر في التوجيه لغياب العلامة الإعرابية، فينصب اهتمام الموجه على الموقع ، قال: ((**وقوله: (الذينَ يَقُولونَ ...)** [cxxiii]

إن شئت جعلته حفضاً نعتاً للذين اتقوا ، وإن شئت استأنفتها فرفعتها إذ كانت آية، وما هي نعتٌ له آيةٌ قبلها، ومثله قول الله تبارك وتعالى : (إنَّ اللهَ اشترَى مِنَ المُؤمنينَ أَنفُسَهُم وأَموالَهُم)[cxxiv] **، فلمّا انقضت الآية قال : (التَّائِبونَ العابِدونَ)**[cxxv] **...))**[cxxvi].

فكونُ العنصر المتصدر مبنياً غير معرب جعل توجيه الرفع على الاستئناف منصباً على ما يمنحه الموقع من مزيةٍ تجوِّزُ تعددَ توجيهاته بإضافة الاستئناف وجهاً محتملاً، إذ لا علامة تحدد المعنى الوظيفي المراد، ومما يميز الفرّاء أنّه لا يتوقف على الوجوه التي تمنحها الدوال النحوية فحسب، وإنّما يتعداه إلى الوجوه التي يمكن أن يحتملها المعنى في ما لو حدث تغيّر في إحدى تلك الدوال، مثل العلامة الإعرابية ، قال : **((وقوله : (قَد أَنزَلَ اللهُ إليكم ذِكراً ، رَسولاً)**[cxxvii]

نزلت في الكتاب بنصب (الرسول)، وهو وجه العربية، ولو كانت (رسولٌ) بالرفع كان صواباً ؛ لأنّ الذكر رأس آية، والاستئناف بعد الآيات حَسَنٌ...))[cxxviii]، فالفرّاء لا يقف على وجه النصب في الآية الكريمة، وهو الوجه في العربية ـــ بحسب ما قال ـــ وإنَّما يتعداه، فيجترحُ وجهاً آخر مبنياً على حدوث تبدل في العلامة الإعرابية، وهذا الوجه ساقه بالنظر إلى مزية الموقع التي تمنح الكلام سعةً في التعبير، وتمنح الموجه سعةً في التوجيه .

٣-الأداة :-

للأداة بوصفها دالاً نحويّاً أثرٌ في الاستئناف ترجيحاً وتوجيهاً عند الفرّاء، والملاحظ في بحث الاستئناف عنده في ضوء الأداة، أنّه يلتمس فيه طرائقَ في التعبير مأثورةً عن العرب، تكون فيه الأداة المحور في توجيه التركيب برمته، فمن ذلك قوله : **((وقوله: (عالم الغيب والشهادة)**[cxxix] **، وجه الكلام الرفع على الاستئناف، الدليلُ على ذلك دخول الفاء في قوله (فتعالى) ولو خفضت لكان وجه الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو؛ لأنّه إذا خفض فإنّما أراد : سبحانَ اللهِ عالمِ الغيب والشهادة وتعالى، فدلَّ دخول الفاء أنّه أراد : هو عالم الغيب والشهادة فتعالى ؛ ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ بعد الله المحسنِ وأحسنتُ إليه ، ولو رفعتَ (المحسن) لم يكن بالواو، لأنك تريد : هو المحسن فأحسنت إليه، وقد يكون الخفض في (عالم) تتبعه ما قلبه وإن كان بالفاء؛ لأنّ العرب قد تستأنف بالفاء، كما يستأنفون بالواو))**[cxxx].

فالفرّاء يرجح قراءة الرفع [cxxxi] اعتماداً على ما تمنحه الأداة (الفاء) من قرينة تتعلق بالفارق الأسلوبي بينها وبين (الواو) في الاستعمال ، فإرادة العطف تستلزم – بحسب رأي الفرّاء- استعمال الواو لا الفاء ، ليكون عطف جملة (سبحان الله) على جملة (تعالى) عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، وعلى وفق ذلك تتسق الآية معنى بالعطف وإعراباً بعدِّ (عالم) نعتاً للفظ الجلالة .

أمّا إرادة الاستئناف بالفاء فتعني أنّ (عالم) ، لفظٌ مستأنف مقطوع عمّا قبله، والملاحظ أنّ استعمال الفاء في الآية يمنح ما بعدها ترتُّباً على ما قبلها ، فاستعمال لفظ (تعالى) ، مترتب على قوله (عالم الغيب والشهادة) ، وهذا ما أراد أن يشير إليه الفرّاء بإيراده الامثلة التوضيحية بقوله : مررت بعبد الله المحسنِ وأحسنْتُ اليه ، ومررتُ بعبد الله المحسنُ فأحسنْتُ اليه، فالإحسان إليه في الجملة الثانية مترتب على كونه محسن ، بخلاف الجملة الأُولى، إذ يكونُ الإحسانُ فيها غيرَ متوقفٍ على كونه محسناً بل معطوفاً على المرور ومتعلقاً به .

بهذه الفوارق الأُسلوبية في الاستعمال يستعين الفرّاء في التماس وجوه الإعراب وترجيحها، وهي تدلل على فكر نافذ وبصيرة بطرق القول وأساليبها ، يؤيد ذلك ما أجازه أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) من جواز الوقف على الآية السابقة، إذ قال : **((ومن قرأ (عالمُ الغيب) بالرفع على خبرِ مبتدإ مضمرٍ، وقف على(...عمّا يصفون)**[cxxxii] **، ومن قرأ بالخفض على النعت لم يقف على ذلك))**[cxxxiii].

فالرفعُ وجهٌ راجح بلحاظ إمكانية الوقف على الآية السابقة ، وهذا يعني أن تسويغ رفع (عالم) مرتبط بالموقع أيضاً بوصفه مفتتح آية، وهو ما استعان به الفرّاء في توجيه الاستئناف – في ما سبق- ولم يذكره في هذا الموضع لميله – على ما يبدو – إلى تبيان وجوه المعنى وطرائق التعبير عنه في الآية ، وقد قوى الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) الرفع بالانقطاع عمّا سبق [cxxxiv] ، وقد نقل ابن عطية (ت ٥٤١ هـ) في المحرر الوجيز أنّ الرفع أبرعُ [cxxxv] ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الفرّاء .

والملاحظ أنّ الفرّاء في توجيهه للإعراب ، يُصرُّ على أنَّ الفاء للاستئناف ، وهذا ما لم يَقُله النحويون[cxxxvi] ، إذ هي عندهم عاطفة ، والغريب في ما ذهب إليه النحاة بخلاف الفرّاء أنهم تكلفوا في توجيه العطف، قال ابن عطية : **((والفاء في قوله تعالى : (فتعالى) عاطفة بالمعنى ، كأنه قال: (عالمُ الغيب والشهادة فتعالى) ، وهذا كما تقول : زيدٌ شجاعٌ فعظمت منزلته ، أي شَجُع فعظمت ، ويُحتمل أن يكون المعنى : فأقول تعالى عمّا يشركون على إخبار مؤتنف))**[cxxxvii].

فالقول بأن الفاء عاطفة يصطدم بما قرره النحاة قبلاً من وجوب المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه صيغةً ، فلا يعطف اسم على فعل، وهو ما جعلهم يتكلفون العطف على معنى الفعل المفهوم من الوصف ، فعالمُ واقعٌ موقع (عَلِمَ) ، يعني أنّ المعنى (عَلِمَ فتعالى) ، ويبدو أنّ في ما ذكره ابن عطية الآتي :

١- أنَّ قولهم إنّ ثمة عطفاً في المعنى في الآية الكريمة ، إدراكٌ منهم أنّ جملة (تعالى) مترتبةٌ من ناحية المعنى على قوله في مفتتح الآية (عالم الغيب) ، وهذا منعهم من القول بعطف جملة (تعالى) على الجملة في قوله تعالى في الآية السابقة (سبحان الله) مع أنّهُ أيسر وأقل كلفة [cxxxviii] ، وهو ما يقويّ ما ذهب إليه الفرّاء من أنّهُ لو كانت عاطفة لكانت (الواو) أولى .

ووفاقاً لما تقدم يكون القول بعدّ الفاء استئنافية أيسر ، وأبعد عن التكلف .

٢-أنّ عد (فتعالى) إخبارٌ مستأنف ، من دون الإشارة إلى الفاء ، وتقدير الفعل (أقول) ، يشير إلى تعارض مضمر بين ما أقرّوه في المدونة النحوية، وبين ما وجدوه في القرآن من استعمالات خارج تلك التقديرات[cxxxix]، وهذا الموضع من القرآن واحدٌ منها، فما الداعي إلى تقدير (أقول) والآية ليست بها حاجة إليه؟!

وممّا كانت فيه الأداة قرينةً على الاستئناف ، ما وجه الفرّاء قوله تعالى : (... لا تخافُ دركاً ولا تخشى) [cxl] ، إذ قال : **((رفعٌ على الاستئناف بـ (لا) كما قال: (وأمُرْ أهلَكَ بالصَّلاةِ واصْطَبِرْ عليها لا نَسألُك رزقاً)[cxli] ، وأكثر ما جاء في جواب الأمر بالرفع مع (لا) ...))[cxlii]** .

فالرفع للفعل المضارع المنفي بـ (لا) عند الفرّاء سببه الاستئناف ، بخلاف النحاة الآخرين الذين وجهوا الجملة الفعلية على أنها حال من موسى (عليه السلام) [cxliii] ، وقد أوضح الفرّاء ما ذهب إليه بقوله في موضع آخر في كلامه على (لا) الزائدة في قوله تعالى : (لا باردٍ ولا كريمٍ) [cxliv] : **((ولو رفعت ما بعد (لا لكان صواباً من كلام العرب... يستأنفون بـ (لا) ، فإذا ألقوها لم يكن إلاّ أن تتبع أوّل الكلام بآخره))[cxlv]** .

فـ (لا) سواءٌ أداخلةٌ على الفعل المضارع أم زائدةٌ يمكن أن يرفع ما بعدها على الاستئناف ؛ لأنَّها- على ما يبدو- يمكن أن تُعدَّ أداةً لأسلوبٍ في تركيب قائم برأسه هو أسلوب النفي ، وهو ما يعني مباينةً عمّا سبقه من تركيب ، مستقلاً في أداء معناه .

ويمكن القول إنّ ما ذهب إليه الفرّاء من توجيهٍ يبقى في ضمن ما يحتمله التركيب من وجوهٍ ومعانٍ، لا تتعارض في ما بينها، وعلى وفق ذلك يكون له فضل فتح دلالات التراكيب وصولاً إلى استيفاء وجوه التعبير ودلالاتها المحتملة .

٤- الصيغة :

للصيغة بوصفها قالباً يقومُ فيه المعنى أثرٌ في توجيه الاستئناف ، إذ هي دالةٌ على الإعراب في البحث النحوي [cxlvi] ، فلا مناص إذن من مراعاتها في التوجيه، والملاحظ في توجيه الاستئناف على وفق مقتضيات الصيغة عند الفرّاء، أنَّها لا تُراعى بمعزل عن السياق، أو الصيغ الأخرى في التركيب، فصيغة الكلمة المستأنف بها تراعى بلحاظ نظيراتها في السياق، وصولاً إلى التوجيه المناسب للكلمة ، قال الفرّاء : **((وقوله (وَجَعل كلمةَ الذين كفروا السُفلى) [cxlvii] فأوقع (جَعَل) على الكلمة ، ثم قال: (وكلمةُ اللهِ هي العُليا)[cxlviii] على الاستئناف، لم تُرَد بالفعل ... ويجوز (وكلمةَ الله هي العُليا)، ولستُ أستحبُّ ذلك؛ لظهور الله تباركَ وتعالى، لأنّهُ لو نصبها ــ والفعل فعله ــ كان أجود الكلام أن يُقال: وكلمتُهُ هي العليا؛ ألا ترى أنّك تقول: قد أعتق أبوك غلامه ، ولا يكادون يقولون : أعتقَ أبوك غلامَ أبيك))[cxlix]** .

فالفرّاء يوجه الرفع على الاستئناف في (كلمة الله) بحسب مقتضيات الصيغة في مستويين

الأول: هو مستوى المخالفة بين العامل في الجملتين، ذلك أنّ الجملة الاولى فعلية فعلها ماضٍ أما الثانية فهي اسمية، وهذه المخالفة لا تسمحُ بالعطف، وهذا أمرٌ مفروغ منه لم يشر إليه الفرّاء؛ لأنَّه مرتكز في ذهن المعربَ .

الثاني: أنَّ العطف على (كلمة) الأولى لا يعضده استعمال لفظ الجلالة ظاهراً غير مُكنًّى عنه بالضمير؛ لأنَّ مقتضيات الاقتصاد في صياغة الجملة ، تستلزم الابتعاد عن تكرار اللفظ نفسه في الجملة نفسها، ولهذا كان لزاماً مع هذه الإعادة الاستئنافُ، حتى ينفصلَ الكلام بعضه عن البعض الآخر، بما يتناسب ومقتضيات المعنى، فـ **((لما أخبر عن كلمة الذين كفروا بأنَّها صارت سفلى أفاد أنّ العلاء انحصر في دين الله وشأنه، فضمير الفصل مفيد للقصر، ولذلك لم تعطف (كلمة الله) على (كلمة الذين كفروا) ، إذ ليس المقصود إفادة جعل كلمة الله عليا، لما يُشعر به الجعل من إحداث الحالة، بل إفادة أنّ العلاء ثابت لها ومقصورٌ عليها، فكانت الجملة كالتذييل لجعل الذين كفروا سفلى))[cl]** .

وقد كانت المباينة في الصيغ بين عناصر التركيب موجهاً سياقياً استثمره الفرّاء في توجيه المفردات على الاستئناف ، فهذه المباينة تسمح بتغير صورة التلازم بين المفردات أحياناً ومن أمثلة ذلك قوله: **((وقوله : (هارونَ أخي)[cli] ، إن شئت أوقعت (اجعل) على (هارونَ أخي) وجعلتَ الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلتَ (هارون أخي) مترجماً عن الوزير ، فيكون نصباً بالتكرير، وقد يجوز في (هارون) الرفع على الاستئناف؛ لأنَّه معرفة مفسّر لنكرة))[clii]** .

والفرّاء في هذا النص يتوسع في إيراد الوجوه الممكنة في التركيب غير القراءات الصحيحة سعياً منه لحصر طرق التعبير الممكنة به ودلالاتها المختلفة ، (فهارون) في الآية الكريمة زيادة على وجه النصب فيه على (البدل) الذي أسماه (تكريراً)، يمكن أن يكون مرفوعاً على الاستئناف اعتماداً على المباينة في الصيغة بينه وبين (وزيراً) في الآية نفسها ، إذ إنَّ هذه المباينة تستلزم انبتات العلاقة بينهما في وجه الرفع، وإنشاء علاقة مع عنصرٍ مضمرٍ لتكوين جملةٍ استئنافية يخبر بها عن معنًى جديدٍ .

وقد تكون المباينة بين الصيغ مسوغاً لامتناع التلازم بين العناصر المتلازمة في التركيب، فيوجه المعرب التلازم على أساس وجود عناصر مضمرةٍ في النص هي التي تشغل العلاقات النحوية ، ومن أمثلة ذلك قول الفرّاء: **((وقوله عزّ وجل : (رسولٌ من اللهِ)[cliii]**.

نكرة استؤنف على (البينة)، وهي معرفة ، كما قال : (ذو العرشِ المجيدُ ، فعالٌ لما يُريدُ)[cliv]...))[clv].

فـ (رسولٌ) جاء بعد (البينة) في الآية السابقة، وهي قوله تعالى : (لم يَكُنِ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهلِ الكِتَابِ والمُشرِكِينَ مُنفَكِّينَ حتى تَأتِيَهُم البَيِّنةُ)[clvi] .

فـ(البينة) معرفة و(رسول) نكرة ، والتتابع بينهما في ضوء علاقتيهما الإعرابيتين ، لا يسمح بتضامهما، لأنَّ البينة موقعها فاعل، ورسول نكرة مرفوعة أيضاً ، فلا يمكن القول إنّها نعت من البينة ، ولهذا كان لزاماً تقدير عنصرٍ محذوفٍ تتلازم معه (رسول) على الاستئناف؛ لأنّه منقطع عمّا قبله .

ويبدو أنّ اختلاف الصيغتين لم يكن له أن يكون موجهاً للاستئناف لولا حضور العلامة الإعرابية عاملاً يفرضُ مقتضايته على الصيغة والتوجيه معاً ، إذ لو كانت العلامة الإعرابية لـ (رسول) هي الفتحة [clvii]، لأمكن للعنصرين أن يتلازما على نية أن (رسولاً) حالٌ من البينة ، فلا مانع من التلازم .

٥ـالعلامة الإعرابية :

تمثل العلامة الإعرابية بوصفها دالاً نحوياً على المعنى الوظيفي موجهاً مهماً في تحديد الاستئناف وبيانه في الكلام ، فالمباينة في العلامة الإعرابية بين العناصر داخل التركيب، يدلُّ على انبتات العلاقة على مستوى العمل النحوي بينهما، واختصاص كلٍّ منهما بعامل، جاء في معاني القرآن للفرّاء في توجيه الفعل (يعلمُ) في قوله تعالى : (قُل إنْ تُخفوا ما في صُدورِكُم أو تُبدوه يعلمْهُ اللهُ ويَعلَمُ ما في السموات وما في الأرضِ واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ)[clviii] **((وقوله (يَعلمْهُ اللهُ) ، جزم على الجزاء ، (ويعلمُ ما في السماوات وما في الارض) رفعٌ على الاستئناف، كما قال الله في سورة براءة (قاتِلُوهم يُعَذِّبْهم اللهُ)[clix] ، فجزم الأفاعيل ، ثم قال (ويتوبُ اللهُ على من يَشاءُ)[clx] رفعاً على الائتناف))** [clxi] .

فالأفعال في الآية الكريمة تتساوق على الجزم على وفق أسلوب الشرط ، فالفعل (تخفوا) ، فعل الشرط و(تبدوا) معطوف عليه ، و(يعلمْهُ) هو الجواب، وخرج عن هذا النسق الفعل (يعلمُ) ، فهو مرفوع ، فلا محيص إذن من القول إنّه منقطع عمّا قبله في العلاقة النحوية الشرطية، ومستأنف لمعنى جديد لا يتوقف حصوله على حصول ما قبله من الأفعال بحسب ما يقتضيه أسلوب الشرط .

ومثلُ ذلك أيضاً قول الفرّاء: **((وقوله (قَاتِلُوهم يعذِّبْهم اللهُ بأيديكم)[clxii] ، ثم جزم ثلاثة أفاعيل بعده يجوز كلهن النصب والجزم والرفع .**

ورفع قوله : (ويتوبُ اللهُ)[clxiii] لأنَّ معناه ليس من شروط الجزاء، إنّما هو استئناف ، كقولك للرجل: ايتني أُعطك ، وأُحبُّكَ بعدُ وأُكرمُك ، استئناف ليس بشرط للجزاء))[clxiv].

فالأفعال في الآية الكريمة منجزمة بحسب مقتضيات أسلوب الأمر الذي يشابه أحياناً أسلوب الشرط في حاجته إلى جواب ، فالفعل (قاتِل) فعلُ أمر ، جوابه (يعذبْهم) ، معطوفاً عليه قوله (ينصركم)، و(يشفِ)، و(يذهبْ) ، ثم استأنف كلاما جديداً في قوله تعالى (ويتوبُ اللهُ) فكأنّ الآية شرحت أمر طائفتين من الناس الكافرين الأولى هي ما تضمنه أسلوب الأمر، وجوابه ، والثانية ما تضمنه الاستئناف بأسلوب الإخبار قال الزمخشري: **(((ويتوبُ الله على من يشاء) ابتداءُ كلام ، وإخبارٌ بأنّ بعضَ أهل مكة يتوبُ عن كفره))**[clxv].

ومنه أيضاً قول الفرّاء : **((وقوله (لنُبَيِّنَ لكم ونُقرُّ في الأرحامِ ما نشاءُ)[clxvi] ، استأنف (ونقرُّ في الأرحامِ)، ولم يردّها على (لنبيّنَ)))**[clxvii] .

فالفعل (نبينَ) منصوب بأداة نصب ، على حين أنَّ الفعل (نقرُّ) مرفوع ؛ لأنّه غير معطوفٍ على (نبيّن)، فهو مفتتح كلام جديد لا صلة له بما قبله من ناحية العمل ، إذ هو تقرير لمعنى جديد، والمباينة في العلامة الإعرابية بين النصب والرفع ، هي التي وجهت الفعل على الاستئناف.

الخاتمة

في خاتمة البحث لا بُدّ من ذكر النتائج التي خَلُص إليها ومنها :

١ــ أنّ الفرّاء على وعي بدلالة مصطلح الاستئناف ، فإذا كان المحدثون قد حاولوا تمييزه من غيره تنظيراً ، فقد ميّزه الفرّاء تطبيقاً وتوجيهاً.

٢ــ أنّ الاستئناف مفهوم نحوي يتجاوز الجملة ، فهو مفهوم نَصّي؛ لأنَّ القرائن النحوية التي استعان بها الفرّاء في توجيهه لم تكن قرائن مقتصرة على الجملة ، بل هي قرائن على تعدد الجمل .

٣ــ أكثر القرائن التي يوجه في ضوئها الاستئناف وتؤثر فيه هي قرينة التلازم.

٤ــ أنَّ من سمات جملة الاستئناف حذف المسند إليه من الجملة غالباً ، ولاسيما الجملة الاسمية .

٥ــ لا أثر للرتبة بمفهومها المقتصر على الجملة أثر في الاستئناف ، فما أثر في توجيه الاستئناف هو الموقع بالنسبة للنص ، وهو ما يؤكد البعد النصي للاستئناف .

٦ــ أن أثر العلامة الإعرابية يتجلى في المباينة بالعلامة الإعرابية بين العنصر المستأنف وغيره، فهي علامة نصيَّة تشير إلى تعدد الجمل، ولهذا يمكن عد العلامة الإعرابية دالاً أُسلوبياً في توجيه الاستئناف .

الهوامش

([i]) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ، تح:عبد السلام هارون(أنف): ١٤٦/١.

([ii]) لم أجد هذا المعنى في ما أوردهُ الخليل من استعمالات لهذا الجذر في كتاب العين، ظ: الخليل ، العين، تح: د: مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي

(أنف): ٣٧٧/٨- ٣٧٨.

([iii]) ظ : ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تح :الطاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي(أنف):٧٥/١ .

([iv]) ابن منظور: لسان العرب (أنف): ١٤/٩-١٥.

([v])ابن فارس : معجم مقاييس اللغة (أنف): ١٤٦/١.

([vi]) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.

([vii]) لم أجد في كتاب العين ذكراً للنص الذي أوردهُ ابن فارس.

([viii]) الخليل : العين (بدأ): ٨٣/٨.

([ix]) البروج: ١٣.

([x]) العنكبوت : ٢٠.

([xi]) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة (بدأ): ٢١٢/١.

([xii]) ظ: ابن منظور : لسان العرب (بدأ): ١/ ٢٦-٣٠.

([xiii]) الخليل : العين (بدأ): ٨/ ٨٣.

([xiv]) يوسف: ٧٦.

([xv]) العكبريّ : الكليات ، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري : ٨٧.

([xvi]) التهانويّ: كشاف اصطلاحات الفنون : ٨٠/١.

([xvii]) ظ: على سبيل المثال: النحاس : القطع والائتناف تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي.

([xviii]) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الافغاني : ٥٠٠/٢.

([xix]) ظ: الدماميني : تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، تح: د. محمد عبد الله غنضور : ١/ ٧٩.

([xx]) التهانويّ : كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٤٧/١.

([xxi]) ظ: توفيق، أميرة علي : الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري : ٢١١ .

([xxii]) ظ: الدجني : الجملة العربية نشأةً وتطوراً وإعراباً : ٩٦-١٠٦.

([xxiii]) قباوة : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٣٨.

([xxiv]) ظ: السامرائي : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢١٥-٢١٦.

([xxv]) ظ: الشاوش : أُصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : ١/ ٣٢٩- ٣٦٠.

([xxvi]) حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٧ .

([xxvii]) آل عمران : ٣٣.

([xxviii]) الفرّاء : معاني القرآن : ١/ ٢٠٧.

([xxix]) ظ: الأخفش: معاني القرآن ، تح : د. عبد الأمير الورد: ٣٣٨، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل شلبي : ١/ ٣٣٦، والقيسيّ :مشكل إعراب القرآن ، تح: حاتم صالح الضامن : ١/ ١٥٦، والأندلسي أبو حيان: البحر المحيط ، تح: د. عبد الرزاق المهيري : ٢/ ٦٩٤-٦٩٥.

([xxx]) ظ: الدّاني: المكتفى في الوقف والابتدا ، تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان : ٣٩.

([xxxi]) النحاس : القطع والائتناف : ١٣٢.

([xxxii]) ظ: الجاسم : تعدد الأوجه في التحليل النحوي : ٦٢-٧٢.

([xxxiii]) ظ: ابن جني : المحُتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرون : ١٥١/١-١٧٨، لم يذكر ابن جني

هذه الآية وأغفلها في إيراده للقراءات الشاذة في سورة آل عمران ، والعكبري: إعراب القراءات الشواذ ، تح: محمد السيد أحمد عزوز :٣١٢/١، وذكر العكبري أنّ القراءات ليست في إعرابها وإنّما في صيغتها الصرفية ، فالجمهور يقرأ (ذُريّة) بضم الذال ، ومنهم من يفتحها وهناك من

يكسرها.

([xxxiv]) ظ: الأندلسي، أبو طاهر: كتاب العنوان في القراءات السبع ، تح: د. زهير غازي زاهد ، ود. خليل العطية : ٧٩ .

([xxxv]) المائدة : ٤١.

([xxxvi]) فاطر: ٣٢.

([xxxvii]) النور : ٥٨.

([xxxviii]) الأحزاب: ٦١.

([xxxix]) الذاريات : ١٥.

([xl]) الذاريات : ١٦.

([xli]) الطور : ١٨.

([xlii]) الطور: ٢٠.

([xliii]) المعارج : ١٥-١٦.

([xliv]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ٣٠٨-٣٠٩.

([xlv]) ظ: الفرّاء : معاني القرآن : ٧/١ هامش رقم (٥).

([xlvi]) الأنعام : ١٤.

([xlvii]) النبأ : ٣٧.

([xlviii]) الفرّاء: معاني القرآن : ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

([xlix]) ظ: الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط: ١١٣/٤، وأيضاً : الخطيب: معجم القراءات : ٢/ ٣٩٤-٣٩٥.

([l]) ظ: الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط: ١١٣/٤، وأيضاً : الخطيب: معجم القراءات : ٢/ ٣٩٤-٣٩٥.

([li]) ظ: القيسيّ، مكي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تح: د. محيي الدين رمضان ٣٥٩/٢-٣٦٠.

([lii]) النساء٤٦.

([liii]) النساء : ٤٤.

([liv]) الفرّاء : معاني القرآن : ٢١٧/١.

([lv]) الرعد: ١.

([lvi]) البقرة: ١٤٦-١٤٧.

([lvii]) الفرّاء : معاني القرآن : ٥٧/٢-٥٨.

([lviii]) البقرة : ١٧١.

([lix]) الفرّاء : معاني القرآن : ١٠٠/١.

([lx]) الواقعة : ٣٨.

([lxi]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٢٥/٣-١٢٦.

([lxii]) الواقعة : ٣.

([lxiii]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٢١/٣.

([lxiv]) البينة : ٢.

([lxv]) البروج: ١٥-١٦.

([lxvi]) الفرّاء: معاني القرآن: ٢٨٢/٣.

([lxvii]) الفرّاء: معاني القرآن: ١٢١/٣.

([lxviii]) البقرة : ١٨٥.

([lxix]) الفرّاء : معاني القرآن: ١١٢/١.

([lxx]) البقرة: ١٨٤.

([lxxi]) ظ: الأخفش: معاني القرآن: ٢٩٦.

([lxxii]) البقرة: ١٨٣.

([lxxiii]) ظ: الزّجّاج : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٨/١.

([lxxiv]) النحاس : إعراب القرآن ، تح: د. زهير غازي زاهد : ١/ ٢٨٧.

([lxxv]) طه: ١١٩.

([lxxvi]) الفرّاء : معاني القرآن: ٢/ ١٩٤.

([lxxvii]) ظ: الزّجّاج : معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٨/٣، والأندلسي، أبو حيان : البحر المحيط: ٣٥٠/٦.

([lxxviii]) طه : ١١٨.

([lxxix]) الأحزاب : ٦١.

([lxxx]) الفرّاء: معاني القرآن: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.

([lxxxi]) الفرّاء: معاني القرآن: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.

([lxxxii]) الأندلسي ، أبو حيان : البحر المحيط : ٣٣٤/٧-٣٣٥.

([lxxxiii]) الأحزاب : ٦٠.

([lxxxiv]) ظ: النحاس: القطع والائتناف : ٥٥٥.

([lxxxv]) المسد: ٤.

([lxxxvi]) الفرّاء: معاني القرآن: ٢٩٨/٣.

([lxxxvii]) ظ: الفارسيّ: الحجة للقرّاء السبعة ، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون : ٤٥١/٦.

([lxxxviii]) القيسيّ ، مكي : الكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ٣٩٠ وظ: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وكامل الخرّاط وماهر حبوّش: ٥٥٣/٢٢.

([lxxxix]) المسد :٤.

([xc]) سيبويه : الكتاب ، تح: عبد السلام هارون: ٢/ ٧٠.

([xci]) الحمّوز : القطع نحوياً والمعنى : ١٨.

([xcii]) ظ: ابن جني : المحتسب : ١/ ٢٢٩، العكبريّ : إعراب القراءات الشواذ : ١/ ٥١٣-٥١٤.

([xciii]) الأنعام:١٣٧.

([xciv]) الفرّاء: معاني القرآن: ١/ ٣٥٧، وظ: ٢٥٣/٢ .

([xcv]) ظ: الفرّاء: معاني القرآن: ١/ ٣٥٧.

([xcvi]) الأنعام: ١٤٣.

([xcvii]) الفرّاء : معاني القرآن: ٣٥٩/٢.

([xcviii]) الانعام: ١٤٢.

([xcix]) ظ: الفرّاء : معاني القرآن : ٢/ ٣٥٩.

([c]) ظ: الأخفش: معاني القرآن: ٤٢٥.

([ci]) ظ: الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٤٢.

([cii]) ظ: الباقوليّ : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، تح: د. محمد أحمد الدالي : ١/ ٤٣٦.

([ciii]) ظ: الأندلسيّ ، أبو حيان: البحر المحيط : ٣١٠/٤.

([civ]) ظ: الأندلسيّ ، أبو حيان: البحر المحيط : ٣١٠/٤.

([cv]) البقرة : ١٧٧.

([cvi]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ١٠٥.

([cvii]) البقرة: ١٧٧.

([cviii]) سبأ : ٣.

([cix]) ظ: القيسيّ ، مكي: الكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ٢٠١.

([cx]) ظ: القيسيّ ، مكي: الكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ٢٠١.

([cxi]) الفرّاء : معاني القرآن: ٢/ ٣٥١.

([cxii]) ظ: القيسيّ، مكي : الكشف عن وجوه القراءات : ٢٠١/٢ ، وأيضاً : الباقوليّ : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : ٢/ ١٠٨٩.

([cxiii]) ظ: حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧.

([cxiv]) آل عمران : ١١١.

([cxv]) المرسلات : ٣٦.

([cxvi]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ٢٢٩.

([cxvii]) الزمخشريّ : الكشاف ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض : ١/ ٦٠٩-٦١٠.

([cxviii]) ظ: الحسناويّ : الفاصلة في القرآن : ٣٤٩-٣٧١.

([cxix]) المزمل: ٩.

([cxx]) ظ: القيسيّ، مكي : الكشف عن وجوه القراءات : ٣٤٥/٢.

([cxxi]) الصافات : ١٢٥-١٢٦.

([cxxii]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٩٨/٣ . وظ: ٦٧/٢، ٣٢٦.

([cxxiii]) آل عمران : ١٦.

([cxxiv]) التوبة : ١١١.

([cxxv]) التوبة: ١١٢.

([cxxvi]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٩٨/١.

([cxxvii]) الطلاق : ١٠-١١.

([cxxviii]) الفرّاء : معاني القرآن: ٣/ ١٦٤.

([cxxix]) سورة المؤمنون : ٩٢.

([cxxx]) الفرّاء : معاني القرآن: ٢٤١/٢.

([cxxxi]) ظ:، القيسيّ ، مكي :الكشف عن وجوه القراءات : ١٣١/٢ ، وأيضاً : الحنبليّ ، سبط الخياط ، كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي ، تح: عبد العزيز بن ناصر السبر : ٦٤٢.

([cxxxii]) المؤمنون : ٩١.

([cxxxiii]) الدانيّ : المكتفى في الوقف والابتداء : ٤٠٣.

([cxxxiv]) ظ: الفارسي : الحجة للقرّاء السبعة : ٣٠٢/٥.

([cxxxv]) ظ: الأندلسيّ ، ابن عطية : المحرر الوجيز ، تح: الرحالة الفاروق وآخرون : ٦/ ٣١٧.

([cxxxvi]) ظ: ابن هشام : مغني اللبيب : ١/ ٢٢٢-٢٢٣، إذ وجه إلى العطف كل النصوص التي يمكن أن تدل على الاستئناف .

([cxxxvii]) الأندلسيّ ، ابن عطية : المحرر الوجيز : ٦/ ٣١٨، وظ: الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط : ٥١١/٦.

([cxxxviii]) ظ: الخرّاط : المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم : ٢/ ٧٨١.

([cxxxix]) بحث هذا التعارض الدكتور خليل بنيان في كتابه النحويون والقرآن .

([cxl]) طه: ٧٧.

([cxli]) طه: ١٣٢.

([cxlii]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٨٧/٢.

([cxliii]) ظ: القيسيّ، مكي: الكشف عن وجوه القراءات : ١٠٢/٢ ، والزمخشريّ: الكشاف : ٩٨/٤، والباقوليّ : كشف المشكلات : ٢/ ٨٤٤.

([cxliv]) الواقعة : ٤٤.

([cxlv]) الفرّاء : معاني القرآن: ١٢٦/٣-١٢٧.

([cxlvi]) ظ: حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠-٢١١.

([cxlvii]) التوبة : ٤٠.

([cxlviii]) التوبة : ٤٠.

([cxlix]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ٤٣٨.

([cl]) ابن عاشور : التحرير والتنوير: ١٠/ ٢٠٥.

([cli]) طه: ٣٠.
([clii]) الفرّاء : معاني القرآن: ٢/ ١٧٨.
([cliii]) البينة :٢.
([cliv]) البروج : ١٥، ١٦.
([clv]) الفرّاء : معاني القرآن: ٣/ ٢٨٢.
([clvi]) البينة :١.
([clvii]) ظ: قراءة النصب التي أوردها الفرّاء في معانيه : ٣/ ٢٨٢.
([clviii]) آل عمران : ٢٩.
([clix]) التوبة : ١٤.
([clx]) التوبة : ١٤.
([clxi]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ٢٠٦.
([clxii]) التوبة : ١٤.
([clxiii]) التوبة : ١٥.
([clxiv]) الفرّاء : معاني القرآن: ١/ ٤٢٦.
([clxv]) الزمخشريّ : الكشاف : ٣/ ١٩.
([clxvi]) الحج : ٥.
([clxvii]) الفرّاء : معاني القرآن: ٢/ ٢١٦.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

-الكتب المطبوعة :

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات(ت٦٠٦هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد
الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، ط١، المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .
٢. ابن جني، أبو الفتح (ت ٣٩٢ هـ): المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الجزء الاول، تح: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.
٣. ابن فارس، أحمد بن الحسين (ت ٣٩٥ هـ):معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون ، طبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.
٤. ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون ، تونس .
٥. الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ): معاني القرآن، تح: د. عبد الأمير الورد ، ط١، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٦. الإفريقيّ، ابن منظور (ت ٧١١ هـ) : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
٧. الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): البحر المحيط، تح: عبد الرزاق المهيري، ط١ ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٨. الأندلسي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف (ت ٤٥٥ هـ) : العنوان في القراءات السبع، تح: د. زهير زاهد ود. خليل العطية ، ط٢، مؤسسة المنار العراقية ، النجف الاشرف.
٩. الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٤٢ هـ) : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،
تح: الرحالة الفاروق وآخرون، ط٢، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
١٠. الأنصاري، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٧٨هـ.ش.
١١. الباقوليّ، جامع العلوم (ت ٥٤٣ هـ): كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، تح: د. محمد أحمد الداليّ، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
١٢. توفيق، أميرة علي: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري ، طبعة البرلمان،١٣٩١ هـ – ١٩٧١م.
١٣. التهانوي، محمد أعلى بن علي (ت بعد ١١٩١ هـ): كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت.
١٤. الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ط١، دار النمير، دمشق ، ٢٠٠٧ م.
١٥. حسّان، تمام : اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٥، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٦ م.
١٦. الحسون، خليل بنيان: النحويون والقرآن، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٢م.
١٧. الحموز، عبد الفتاح: القطع نحوياً والمعنى، ط١، دار عمار ، عمّان ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٩ م.
١٨. الخراط، أحمد بن محمد: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ .
١٩. الخطيب، عبد اللطيف : معجم القراءات ، دار سعد الدين ، دمشق ، ٢٠٠٠ م.
٢٠. الداني، أبو عمرو (ت ٤٤٤ هـ): المكتفى في الوقف والابتدا، ، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط٢، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
٢١. الدجني، فتحي عبد الفتاح : الجملة النحوية نشأةً وتطوراً وإعراباً ، مكتبة الفلاح ، الكويت.
٢٢. الدماميني، أبو بكر (ت ٨٢٨ هـ): تحفة الغريب في الكلام على مغني البيب، تح: د. محمد عبد الله غنضور ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م.
٢٣. الزجاج، إبراهيم بن السّري (ت ٣١١ هـ): معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦ هـ– ٢٠٠٥ م.

٢٤. الزمخشري، جار الله (ت٥٣٨هـ):الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط١، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٢٥. السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد .

٢٦. السبر، عبد العزيز بن ناصر: كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط البغدادي الحنبلي (ت ٥٤١ هـ) دراسة وتحقيق، أُطروحة دكتوراه ، كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٤ هـ – ١٤٠٥ هـ .

٢٧. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) : الكتاب، تح: عبد السلام هارون ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت.

٢٨. الشاوش ، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس النص، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع ، بيروت ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٩. العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ): إعراب القراءات الشواذ ، تح: محمد السيد أحمد عزوز ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٣١ – ٢٠١٠ م.

٣٠. الفارسي، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) : الحجة للقرّاء السبعة ، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون ، ط١، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٣١. الفرّاء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ): معاني القرآن ، دار السرور.

الجزء الاول: تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.

الجزء الثاني: تح: محمد علي النجار.

الجزء الثالث ، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة : الأستاذ علي النجدي ناصف.

٣٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) : العين، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت.

٣٣. قباوة ، فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ، ط٥ ، دار القلم العربي ، حلب، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

٣٤. القرطبيّ، أبو عبد الله (ت ٦٧١ هـ): الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنّه من السُّنّة وآي الفرقان، الجزء الثاني والعشرون ، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون ، ط١، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٣٥. القيسيّ، مكيّ أبو طالب (ت ٤٣٧هـ): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

٣٦. القيسيّ، مكي أبو طالب: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥م.

٣٧. الكفوي، أبو البقاء (ت ١٠٩٤ هـ): الكليات، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
٣٨. النحاس، أبو جعفر (ت ٣٣٨ هـ) : إعراب القرآن ، تح: د. زهير غازي زاهد ، ط٢، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٥ م– ١٩٨٥ م.
٣٩. النحاس، أبو جعفر: القطع والائتناف ، تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، ط١ ، دار عالم الكتب ، الرياض، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.